أهمية المخطوط وكيفية التعامل معه للحفاظ على الموروث العربي

The importance of the manuscript and how to deal with it to preserve the Arab legacy

طالب/الدكتوراه. مولود قاني
أ/د. عبد العزيز بوشلالق

ـ قسم اللغة والأدب العربي - جامعة المسيلة ـ (الجزائر)
مخبر سيسيولوجيا المسرح بين النظرية والتطبيق ـ جامعة المسيلة ـ (الجزائر)
mouloud.gani@univ-msila.dz
abdelaziz.bouchelaleg@univ-msila.dz

تاريخ الإيداع: 2021/04/01 تاريخ القبول: 2021/05/15 تاريخ النشر: 2021/11/04

ملخص:
تعدّ المخطوطات وعاء فكريا يحتوي على معالم التراث وأصوله عبر الأجيال، يحافظ على تراث الأمّة من كلّ تزييف أو تشويه، لذا اهتمّ بها الدارسون والمحقّقون والمؤرخون في الغرب والشرق، حيث كانت محور اهتمامهم ودراساتهم. إنّ ما حظيت به الأمة العربية الإسلامية من اهتمام بالمخطوطات، لم تحظ به أمم أخرى، لكثرة الإنتاج في مختلف المعارف والعلوم والفنون، ممّا يُعدّ دليلا على شخصية الأمة العربية الثقافية المتنوّع والمتفتّح على الحضارات المختلفة. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للوقوف عند تلك الأهمية العظيمة للمخطوطات وكيفية تَعامل الباحث الأكاديمي معها، حتى يسهل التعامل معها بطريقة علمية من جهة، والحفاظ على الموروث الثقافي من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: المخطوط ـ التراث ـ التحقيق ـ الباحث الأكاديمي.

Abstract :

The manuscripts are an intellectual pot containing heritage features and origins across generations, preserving the nation's heritage from any falsification or distortion, so scholars, investigators, and historians in the West and East have taken an interest in them. The interest that the Arab Islamic nation has received in the manuscripts has not been heeded by other nations, owing to the large number of productions in different knowledge, sciences and arts. This is a demonstration of the diverse cultural personality of the Arab nation, which is open to different civilizations. From this point of view, this study comes to see the great importance of manuscripts and how academic researchers deal with them, so that they can be handled in a scientific way on the one hand, and the preservation of cultural heritage on the other

Keywords: Manuscript - heritage - academic researcher - investigation.

مقدمة:

تُعدّ مسألة العناية بالتراث العربي – بمختلف معارفِه – من المسائل التي حظيت باهتمام القدماءِ والمُحدثين لكونِها شديدةَ الصلة بالنِتاج الحضاري والعلمي لأمتنا وتعدُّ المخطوطات إرثها المحفوظَ وذخرَها الثابت وأبرزَ سمات الحضارة العربية الإسلامية، وهي إرثٌ ثقافي يمثّل جزءا هاما من التراث الوطني للبلدان، يضمّ بين دفّتيه شتّى العلوم والمعارف. جرت العادة أن يتُرك هذا التراث من جيلٍ لآخر وسعت النخبُ الثقافية للمحافظة عليه وصَونه لأنّه يمثّل خزانةَ الأمة التي تحفظ بها كل أمجادها، ممّا حوَت كنوز المعرفة الإنسانية عموما كالفلك والطب والحساب، وفي شتّى أنواع المعرفة الإسلامية كالفقه والتوحيد وعلوم القرآن وتفسيره وعلوم اللغة العربية والأدب والشعر، لذا يسعى الباحثون إلى إحياء هذا التّراث وإخراجه إلى المهتمين، حفاظا على ذاكرة الأمة وتمكينها من أداء دورها في نقل العلوم والمعارف وربطها بأصالتها وتدوين تاريخها.

لذلك كان الاهتمام بالمخطوطات وتحقيقها أوّلَ موجبات المحافظة على التراث، فهي تنقلُ الخبرات والعلوم من جيل إلى جيل بشكلٍ مادي يزيدُ من اليقين في صحّة المنقول. من هنا كان الحرصُ البالغُ لدى مثقفي الأمّة ومستنيريها بضرورة الحفاظ على الزّاد المعرفي الذي خلّفه الأجداد. لأنّ « الإحساس بتراثنا المخطوط هو إحساس طبيعي بالماضي وحاجة الحاضر إليه، فالماضي والحاضر إذا كلاهما يستحوذان على أعماق شعورنا، والإحساسُ بقيمة هذا التراث، والعملُ على استثماره على الأصول والأسس العلمية التي يَجني منها الواقع أزكى الثمارِ وأشهاها هو بعينهِ الرؤية الصحيحة للتجديد.»[1]

1ـ عناية العرب القدماء بالمخطوطات:

يُجمع الدارسون أنّ تدوين العلوم ظاهرة حضارية ترتبط بمدى تقدُّم الأمم لذلك كان العرب في جاهليتهم والعهدِ الأوّل من إسلامهم أمّة شفوية، تعتمد على الحفظ والنقل والإنشادِ حيث كان الرواة « يتناقلونها في أسواقهم الأدبيّة وفي مجتمعاتهم ومجالس أسمارهم. »[2] وقد كانت الكتابةُ بمعنى التّدوين قليلةً مقصورة على النزر اليسير ممن يجيدون الكتابة، واقتصَرَت على تسجيل بعض الأحداث والعقود والتّحالفات على الجلود وجريد النخل والعظامِ والأحجار وغيرها، وقد حتّمت ضرورة حفظِ القرآن في العهد الأوّل من الإسلام إلى تدوينه، فكان أوّلَ نصٍّ مكتوب وقويٍّ في أيام التابعين.[3] أمّا الحديث الشريف فقد تأخَّر تدوينه إلى نهاية القرن الأوّل حين أمر الخليفة الأموي (عمر بن عبد العزيز) الإمام (محمد بن مسلم الزهري) بتدوين الحديث الشريف[4]، ويعدّ القرن الثاني الميلادي الحقيقي لظاهرة التّدوين، خاصّة مع ظهور الورق وانتشاره، وحالة الاستقرار السياسي التي شهدها المسلمون يقول (السيوطي) : « شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير ...الخ، وكثر تدوين العلم وتبويبه ودُوِّنت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس.» [5] وشاع الاهتمام بالمخطوطات بين الخلفاء والأمراء والعلماء والأدباء وانتشر الخطّاطون والنّاسخون والورّاقون في العصور الإسلامية الزّاهرة، فكانت الكتب المؤلّفة خلال تلك الحقبة من الزّمن من التنوّع والكثرة ما جعلها تخرج عن حدود الحصر أو الجرد. شيّدوا لها المكتبات في أنحاء العالم الإسلامي، هذا فضلا عن المخطوطات التي احتوتها المساجد والزوايا ووجدت عند عامة النّاس وخاصّتهم. «أمّا المكتبات فمنها العامة كـ : (خزانة الحكمة) ببغداد، وسمّيت بخزانة (الرشيد) و(المأمون)، ضمّت كتبا مؤلّفة بلغات مختلفة ... حافلة بتراث اليونان والهنود والفرس والعرب وغيرهم من الأمم»[6] ، ومكتبة قرطبة الضخمة، التي تألّقت في القرن الرّابع الهجري وبلغ من عناية الخليفة الأموي (الحكم المستنصر) بها أن خَصّص لها موظفين من نُسّاخ ومُجَلِّدين وحراس وإداريين [7] وأمّا المكتبات الخاصّة فاشتهر منها: خزانة الفتح بن خاقان التي«لم يُر أعظمُ منها كثرة وحسنا»[8] «كما خلّف (الواقدي) بعد وفاته ستمائة قمطر كتبا كل قمطر منها حمل رجلين»[9] . يضافُ إلى ما سبق مكتبات الجوامع والزوايا كمكتبة الأزهر الشّريف ومكتبة الجامع الكبير بالقيروان.[10]

2 ـ مفهوم المخطوط:

لغة:

تخلو المعاجم القديمة من مفردة (مخطوطة)، فإذا رجعنا إلى مادّة (خ ط ط) في (لسان العرب) لـ: (ابن منظور) أو (تاج العروس) لـ(الزبيدي) نجدُهما خاليين من ذكرِ هذه المفردة، واقتصر (الزبيدي) على تفسير بسيط للمخطوط بالتّذكير فقال: « كتاب مخطوط: مكتوب فيه.»[11]

والجديرُ بالذكر أنّ هذه المادّة اقتصرَ ذكرها على المعاجم المعاصرة، وذلك تفريقا بينها وبين الكتاب المطبوع فقد جاء في مادة (خط) في المعجم الوسيط: «والمخطوط: الْمَكْتُوب بالخط لَا بالمطبعة (ج) مخطوطات(المخطوطة) النُّسْخَة الْمَكْتُوبَة بِالْيَدِ.»[12]

وجاء في مادة (خ ط ط) فبي معجم اللغة العربية المعاصرة :« مؤنَّث مخطوط، مَخْطوط: كتابٌ أو وثيقة أو نصّ مكتوب باليد لمَّا يطبع بعد.»[13]

المُلاحظ من خلال مُجمل المعاني المعجمية المُتقدِّمة لِلفظ: مخطوط، جملة من المدلولات؛ إذ يستعملُ بصيغة المذكّر والمؤنّث دون تغيّر المدلول المفهوم، ثم بالإشارة إلى الوسيلة المستعملة في الكتابة فإنَّها نفسها وهي اليد، ومثلها أيضا آلية الكتابة هي عينها بالقلم أو غيره. من جهة أخرى تضيف موسوعة المورد توضيحا متعلّقا بآلية أخرى في كتابة المخطوط؛ فتشير إلى تعريفه أنّه: «كتاب دون خط اليد قبل ظهور الطّباعة في القرن الخامس عشر ميلادي. » [14]

أما اصطلاحا:

فالمخطوط كما يرى (مصطفى يوسف السيد): «هو كل ما كُتب بخطِّ اليد سواء أكان رسالة أم وثيقة أو عهدا، أو كتابا، أو نقشا على حجر أو رسما على قماش وسواء أكان بلغة عربية أم غير عربية.»[15] وهو أدق وأشمل من تعريف (أرشيد يوسف) :«النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخطّ يده وباللغة العربية أو سمح بكتابتها أو أقرَّها أو ما نسخه الوراقون بعد ذلك في نسخ أخرى منقولة عن الأصل أو نسخ غير أصلية وينطبقُ ذلك على النسخ المصوّرة عن أصل المخطوط.»[16]وهو تعريف جيِّد إلّا أنّه أخرج بقيد اللغة العربية ما تركه العلماء المسلمون باللغات الأخرى كالفارسية والتركية.

وهو أيضا أي المخطوط :« كل كتاب بخطِّ اليد، خاصة تلك الكتب التي كتبت قبل عصر الطباعة.»[17] غير أن هذا التعريف فيه مغالطة بالغة، فهناك من الأمم ظلت تكتب وتدوِّن علومها في كتب مخطوطة باليد في زمن الطباعة، إمّا لتخلفها عن الركب الحضاري أو لعدّة أسباب أخرى، فهنا لا يمكن حصرُ المخطوط في زمن قبل عصر الطباعة فقط، فالطباعة قد دخلت منذ نحو خمسمائة عام! وعلى هذا: تخرج آلاف المخطوطات الإسلامية المنسوخة والمكتوبة بعد ذلك التاريخ! وهو غير مُسلَّم ولا مراد، وقد ذكر (محمد الصافي) تعريفا يُجمل كلَّ ما سبق فالمخطوط عنده : « كل أثر أدبي أو علمي أو فني أو غيره خُطَّ بالقلم رسالة أو كتابًا كان هذا الأثرُ على الورق أو الرقِّ قبل ظهور الطباعة فهو مخطوطٌ وعكسه المطبوع.»[18]

3ـ أنواع المخطوطات:

يقسم الباحثون المخطوطات إلى عدّة أقسام كلٌّ حسب نظرته، فمنهم من قسَّمها حسب الزمن ومنهم من قَسّمها حسب الموضوع والتخصص ومنهم من قسّمها حسب قيمة المخطوطة ومدى

موثوقيتها وأصالتها وتاريخها ومدى صحة نسبة ما فيها إلى مؤلّفها أصالةً أو نَسخًا وهو الذي مالَ إليه العلامة (عبد السلام هارون) في كتابه (تحقيق النصوص ونشرها) [19]وهذا التقسيم ألصقُ بالتحقيق وأكثرُ نفعا في التَثَبُت وقد قسَّمَها إلى :

أ-النُسَخ الأم :

ويُطلقُ عليها أيضا النسخةُ الأصل وهي كما عَرّفها (عبد السلام هارون) «أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملةً عنوان الكتاب واسم مؤلّفِه وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد إطِّلاعه عليها أو إقراره لها.»[20]

ب- المخطوطات المنسوخة عن النسخة الأم :

هي أقلُّ درجة من سابقتها بشرط أن تكون منسوخة منها مباشرة ثم يليها فرعها ثم فرع فرعها وهي أصول ثانوية قال (عبد السلام هارون) « وهذا الضرب من المخطوطات يُعدّ أصولا ثانوية إنْ وُجد معها الأصل الأول ،أما إذا عُدم الأصلُ الأول فأن أوثقَ هذه المخطوطات يرتقي إلى مرتبتِه. »[21]

ج –النصوص المُضَمَّنة:

هي الأصولُ القديمة المنقولة في أثناء الأصولِ الأخرى ،ولعلّ أظهر مثالٍ على ذلك (كتاب الخزانة) لـ :(البغدادي) فقد ضمّنه كثيرا من صغار الكتب النادرة ككتاب (فرحة الأديب) لـ:(أبي محمد الأسود الأعرابي) وكتاب (اللصوص) لـ: (أبي سعيد السكري).»[22]

ج-النسخ المطبوعة بدون أصل:

وهي النسخ المطبوعةُ في المطابع القديمة وفُقدَت أصُولها أو تعذَّر الوصول إليها وهي محلُّ نزاعٍ من حيث القيمة فكثير من المحققين يُهدِرُونها ولا يُقِيمون لها وزنا ومنهم من يجعل طباعتها ككتابتها بالقلم ويَعدّها أصولا ثانوية وقد مال (عبد السلام هارون) مع تحفُّظ شديد وذلك باشتراط الاطمئنان والثقة في ناشر المطبوعة.[23]

4 ـ أهمية المخطوط الفكرية والحضارية:

تُعدُّ المخطوطات العربية والإسلامية ثروة فكرية وثقافية نفيسة، وتراثا إنسانيا بديعا، والعناية بها هو السبيل الوحيد للحفاظ على ما أنتجه العقل العربي والإسلامي عبر القرون وفي شتى الفنون، وخير وسيلة للاستفادة من هذه الثروة العلمية الضخمة هو الاهتمام بها عن طريق دراستها وتحقيقها ونشرها لترى النور وتصبح في متناول أيدي الجميع. لذا كان للمخطوط أهمية بالغة باعتباره ذاكرة الأمة وخزانتها والحديث عن أهمية المخطوط يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن الفكر البشري، لأنه نتاج فكري عبر العصور يحمل لنا تجارب السابقين وعلومهم ونظرتهم إلى الحياة، ومن هنا يمكن القول: إنّ أهمية المخطوط تنحصر فيما يلي:

- المخطوط وثيقة أثرية حضارية موروثة من السلف وتعد مصدر تلقي الخلف لعلوم اللغة ومفرداتها من منهلها الصحيح .
- يُمكِّننا من معرفة الخطِّ وأنواعه ونشأته والاختلافات الحاصلة بين أنواع الكتابة .
- يحفظُ المخطوط التراث الفكري لكل أمَّة من الأمم، الذي يميّزها عن غيرها، كما يحفظ أسماء العلماء ومؤلفاتهم وطريقة تفكيرهم.
- يعتبرُ المخطوط علما كما يعتبر تاريخا يسجِّل الأحداث والوقائع .
- يعدّ المخطوط عملة نادرة لأن المخطوطات قديما لا تباع إلا في الحواضر التي ينتشر فيها العلماء وطلابهم، فيما يسمّى بأسواق الوراقين، وهذا يدلُّ على القيمة الكبيرة التي يستحقها المخطوط.[24]

وعليه يمكنُ اعتبار المخطوطات العربية في هذا السياق، وثائق مكتوبة تعود بنا إلى حقب زمنية ماضية من التاريخ الإسلامي. تنقل إلينا ما تداوله أسلافنا من كتابات ومسودّات ورسائل تشمل شتى المعارف والعلوم، على غرار التاريخ والأدب والتفسير والفقه والطب وعلوم الفلك والموسيقى... وتكشف لنا هذه المخطوطات عن تراثٍ حضاريّ علميٍّ زاخر من الإنتاج الفكري، ساهمت فيه ثلّة من الفلاسفة والمنظرين والمؤلّفين الذين نبغوا في الحضارة العربية الإسلامية وامتدّ صيتهم وفكرهم إلى مختلف أصقاع العالم.

كما يُعنَى علمُ المخطوطات بالتراث ويتناول منه كل ما ورثناه من علم ومعرفة، وهو على أنواع:

أ/ التراث الشرعي: كعلوم القرآن وعلوم الحديث وعلوم الفقه وغيرها.

ب/ التراث اللغوي: وهو يلي التراث الشرعي في التحقيق والعناية. ويراد باللغة اللغة بفروعها التي تزيد على عشرة فنون، وأشهرها النحو والصرف وعلوم البلاغة والمعاجم.

ج/التراث الأدبي : الآثار الأدبية المختلفة.

د /التراث العلمي: الفنون العلمية البحتة والتطبيقية. كالطب والصيدلة والفلك والرياضيات والهندسة والكيمياء والفيزياء

5ـ تحقيق المخطوطات ومقتضياته:

لقد أدركَ مُحِبّو المخطوطات والتراث قيمة التحقيق وأهميتَه في كشف الزائف من النصوص وتصحيح الروايات للوصول إلى إخراجها سليمة من كل عيب وإذا كان بعض الباحثين ينظر إليه بعين النقصان فأنّ الحقيقة العلمية تؤكد على الدور البارز لهذه النصوص الجاهزة المحققة في الانطلاقة الصحيحة للأعمال العلمية الجديدة وهي تزيل عن كاهل البَحث الجديد عبء التأكُّد من صحة ما وصل إلينا من تراث. [25] والتحقيق علم قائم له قواعد وأصول كما أنه فن يظهر إبداع صاحبه في التعامل الذكي مع مختلف الصعوبات ولبيان ماهية التحقيق سنعرّج على تعريفه لغة واصطلاحا.

لغة:

ترد لفظة التحقيق مصدرا للفعل (حقّق)وهو مضعف العين ، وفي لسان العرب: «تَحقَّق عنده الخبرُ أي صحَّ وحقَّقتُ الأمرَ وأحْقَقْتُه كنتُ على يقين منه.»[26] وفي التهذيب : «حقَّق الرجلُ إذا قال هذا الشيء هو الحقُّ كقولك :صدّق.»[27]

وفي التنزيل: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾ [القصص: 63] أي: ثبت.

وعند الزمخشري أنه من المجاز : « كلامٌ مُحقَّق : مُحكمُ النظمِ.»[28]

وذكر (الشريف الجرجاني)أنّ: « التحقيقَ اثباتُ المسألةِ بدليلها.»[29] وعلى العموم فالتعاريف اللغوية تُحيلُ في مجملها إلى العلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين. لكنّ القدماء لم يستعملوا هذه الكلمة للدلالة على ما سبق، بل استعملوا كلمة (التّحرير) ثم شاعت لفظة التّحقيق وذاعت ولا مشاحةَ في الاصطلاح.[30]

اصطلاحا:

أمّا تحقيق النصوص اصطلاحا فهو: إخراجُ نصٍّ معيّن في شكل أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها عليه مؤلفه، اعتمادا على المقارنة بين كلّ النسخ التي وجدت من الكتاب.[31]

وهو عند (عبد السلام هارون) : «بذلُ عناية خاصة بالمخطوطات حتى يُمكن التثبت من استيفائها شروطا معينة، فالكتاب المحقّق هو الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلّفه، ونسبة الكتاب إليه و كان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.»[32] وهو إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلميّ في عنوانه واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف والخطأ، والنقص والزيادة.[33] وإزالة كل الشوائب عنه ليبدو في حُلَّة جديدة لا تختلفُ عن المُؤلَّف العصريّ الجديد.

وعرَّفه (مصطفى جواد) بقوله: « يُراد بتحقيق النصوص الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعها صاحِبُها من حيث الخطِّ واللفظ والمعنى.»[34] وهذا التعريف يُقارب ما ذهب إليه (رمضان عبد التوّاب) حيث قال: «تحقيقُ النصّ معناه قراءتُه على الوجهِ الذي أرادهُ عليه مؤلّفُه أو على وجهٍ يَقربُ من أصله، الذي كتبَه به هذا المؤلف، وليس معنى قولنا: يقرب من أصله أنّنا نُخمّن أيّة قراءة معينة، بل علينا أن نبذل جهدا كبيرا في محاولة العثور على دليل يؤيّد القراءة التي اخترناها.»[35] انطلاقا من كلّ التّعريفات السّابقة نجدُ شبه اتّفاق على أنّ التّحقيقَ هو المحافظة على النصِّ الأصلي الذي تركه المؤلّف دون زيادة أو تصرّف.

6- شروط التحقيق:

يحتاج المخطوط إلى عناية خاصة، لذلك وضع الدارسون شروطا، منها ما يتعلق بدارس المخطوط أو المحقق ومنها ما تعلق بالمخطوط ذاته، حتى يكون قابلا للتحقيق، أمّا ما تعلّق بالمحقّق فقد قسّمها (عبد الهادي فضلي) إلى شروط عامّة وأخرى خاصّة نُوجزها جميعا في الآتي:

1 ـ أنْ يكونَ عارفا باللغة العربية – ألفاظِها وأساليِبها – معرفة وافيةً.

2 ـ أنْ يكون عارفا بأنواع الخطوط العربية وأطوارِها التاريخيّة،وطرائقِ النَسخِ القديمةِ.

3 - أنْ يكون على دراية كافية بالبيبلوجرافيا العربية وفهارِس قوائم الكتب العربيّة ،وأمهات الكتب التراثية.

4 - أن يكون عارفا بقواعد تحقيق الكتب وأصول النشر.

5 - أن يكون ذا ثقافة واسعة في مختلف الفنون ليوظفها أثناء الحاجة.

6 - أن يكون عالما أو متخصصا بموضوع المخطوط أو النص الذي يريد تحقيقه فلكل علم رجاله وتاريخه ومصطلحاته ومباحثه وقضاياه ومذاهب أهله.[36]

وأضاف آخرون شروطا خُلقية يمكن إجمالُها في : الأمانةِ في النقل والحياد والصبر على البحث حتى الوصول إلى النتائج المَرجُوّة.[37]

7 ـ شروط تحقيق المخطوط:

ثمّة مخطوطاتٌ كثيرة جداً في كل مجال من مجالات العلم، فلابدّ من تحديد معيار واضحٍ يجري على أسُسِه اختيار المخطوط الذي سيُعنى به المحقق، فإن لم يجدْ مثل هذا التحديد، ضاعت جهود كبرى في أعمال ضئيلة القيمة، وتبدّد وقتٌ طويل فيما لا طائل تحته، ونعتقد أن أسس هذا المعيار في الاختيار هي:

1 ـ القيمة العلمية للمخطوط وهذه الخاصيةُ يكتسبُها المخطوط من الموضوع الذي يتناوله، فكتب الأصول مقدمة على كتب الفروع، كما أنّ الإبداعَ والابتكار مُقدّمٌ على التقليد والاتّباع.

2 – أنّ المخطوط لم يسبق نشرُه أو طبعه مُحققا وذلك بالرجوع إلى الفهارس أو المجامع المتخصصة في ذلك.[38]

3ـ أن يكون للمخطوط نسخٌ خطية عدّة أو على الأقل نسخة واحدةٌ حتى يَتمَّ المقابلة بينهما شرط أن تكون سالمة من العيوب والأخطاء.[39] وقد لا يحصلُ المحقق إلا على مخطوطة واحدة تُوصف بأنها (فريدة) وهو ما أجازه مصطفى جواد بقوله: « فالمحققُ مضطرٌّ إلى الاعتماد على نسخة متأخرة وحيدة فينشرها بحالها ويشير إلى الأوهام التصحيفية والنَسْخية الواردة فيها.»[40]

4ـ تكون الأجزاء المبتورة منه قابلةً للتجديد والتأويلِ فمن ذلك (مختصر أمثال الشريف الرضى) فمخطوطَته في دار الكتبِ المصرية أَهملَها المحقَّقون في البداية لكثرة ما فيها من طمسٍ وعدم إعجام حتّى حققَها هلال ناجي ونوري القيسي.[41]

5-الاعتماد على النسخ الأكثر قيمةً من حيث النَسخِ وقُرب عصرِها من المؤلف وسلامتها من عوادي الزمن، وتُعدُّ نسخة المؤلِّف هي الأساسُ في التحقيق مع العلم: «أنّ الكتب المكتوبة بأقلام مؤلّفيها قليلة جدّا ونادرة ،سيما في القرنين الثّاني والثّالث للهجرة، أمّا بعد هذين القرنين فقد وصلت إلينا مصنَّفات مكتوبة بيد مؤلفيها.»[42]

8ـ خطوات التحقيق:

ينحصر عمل المُحَقِق بالخطوات التالية:

الأولى -الخطوة الإعدادية وذلك باختيار المخطوط والتعرَّف عليه « لايكفي أن يغترَّ الباحث بعنوان المخطوطة فيبدأ بتحقيقها، بل عليه أنْ يتأكّدَ من تَوافُر شروط المخطوطة التي تُحقّق حتّى لا يصطدم بعد ذلك بأنَّ جُهدَه المبذول لم يحقق الغاية التي كان يَرجُوها.»[43]

الثانية: جمع نُسخِ المخطوطة الأصلية والفرعية: وذلك بالاتّصال بمكان تواجد هذه النسخ والاستعانة بأهل الخبرة في مجال المخطوطات، والاستعداد للسّفر لطلبها في مظانها، وقد يتطلّب الأمر ترخيصا أو تدخُّلا من الجهات المسؤولة، خاصّة إذا كانت المخطوطات في بلدان أجنبية.[44]

الثالثة : فحص النّسخ وترتيبها، فعلى المحقّق والباحث أن يزن المخطوطة ويقدّرها قدرها، فيدرس ورقها ليتمكنّ من تحقيق عمرها، ولا يخدعُه ما أُثبت فيها من تواريخ قد تكون مُزيّفة، وممّا يجب التَنَبُّه له أنّ آثار العثّ والأَرَضَة والبِلى لا تدلُّ دلالة قاطعة على قدم النّسخة، فربما تكون من تزوير التّجار بطرقٍ يجعلون الورق يبدو باليا، وكما يحدثُ التّزييف في الورق يحدث في الخطوط فلايغترّ المحقّق ولا يجزم بصحّة ما يجدُ حتى يتأكَّد من ذلك، بدراسة المداد وتناسب الخطّ مع عصر الكتابة، واطّراد الخطّ في كلّ النّسخة، ومن قواعد الفحص الجيّد أيضا الاستيثاق من التّرتيب الصّحيح، والنّظرُ في خاتمة الكتاب لتَبَيّن اسم النّاسخ وتاريخ النسخ.[45] أمّا ترتيبُ النّسخ: ف(عبد المجيد ذياب) يضع له قواعد خاصة لعلَّ أهمَّها:

أ-النسخة الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

ب-والقديمة أفضل من الحديثة.

ج-واضحة الخطّ أحسن من غير الواضحة.

د-النّسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من الّتي لم تقابل.

وأحسن نسخة تُعتمد للتّحقيق هي نسخة المؤلّف نفسه، وتكاد تلحقها في الثّقة النّسخة التي يكون المؤلّف قد أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها على أن يكون في هذه النّسخ ما يفيد إطّلاعه وإقراره، فإن كتبت عليه سماعا أو عرضا أو إجازة أصبحت لا تقل عن النّسخة الأصلية، يلي ذلك النّسخة الّتي قُرئت على عالم نحرير وخاصّة إذا كان الذي قرأها عليه لا يقلُّ عنه علما وفضلا.[46]

الرابعة: تحقيق المخطوط هو عند (عبد السلام هارون) تركيز الجهود المبذولة على البحث في الزوايا التالية:

أ- تحقيق عنوان الكتاب.

ب- تحقيق اسم المؤلف.

ج- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

د- تحقيق متن الكتاب.[47]

أمّا تحقيقُ العنوان: فليس بالأمر الهيّن؛ فبعضُ المخطوطات خِلْوٌ من العنوان؛ إمّا لفقْد الورقة الأولى منها، أو لانطماس العنوان، أو لمخالفته الواقعَ لداعٍ من دواعي التّزييف أو الجهل، ولا بدّ في هذه الأحوال من قراءة الكتاب، فربّما يوجد في غضونه مايدل عليه أو بالرجوع إلى طائفة من كتُب التراجم والتصنيف، كـ: (الفهرست) لابن النديم، و(كشف الظنون) لـ: (حاجي خليفة)، و(معجم الأدباء)لـ: (ياقوت الحَمَوي)، وغيرها للوقوف على عنوان الكتاب عن طريق موضوعه ماذكر من مؤلفات صاحبه.[48]

أما تحقيق اسم المؤلف : فيعد من القضايا المهمة التي تجابِه المحقق وهو يرى المخطوط خِلوّا منها أو في حالة وَردَ مزيَّفا فلابد في هذه الحال كما يرى عباس هاني الجراح من دراسته دراسة داخلية لاحتمال ورود الاسم في خطبة الكتاب أو في اثنائه ودراسته دراسة خارجية بالرجوع الى فهارس المخطوطات وخاصة (كشف الظنون) الذي لا يكتفي بذكر الكتاب بل يذكر شيئا من مقدمته ثم البحث المُصنَّفات التي درستْ الموضوع نفسه.[49]

وأما تحقيق نسبته للمؤلّف فهذا يُحتِّم على الباحث الرّجوع إلى فهارس المخطوطات لتمييز نصّ المخطوط محلّ التّحقيق من المخطوطات المدروسة، وكذا الوقوف على ترجمة المؤلّف، ودراسة أسلوبه المتبّع في التأليف في ذلك المخطوط وفي مصنَّفاته الأخرى، حتى يتسنَّى للمحقّق بعد هذا نسبة المخطوط إلى صاحبه.[50]

وأخيرا تحقيق المتن:

وهو أنْ يُؤدَّى الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلّفه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان وهو باب خَطِر قديمًا قال (الجاحظ): « ولربّما أراد مؤلّفُ الكتاب أن يصلحَ تصحيفًا، أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاءُ عشر ورقات من حُرّ اللّفظ وشريف المعاني أيسرَ عليه من إتمامِ ذلك النقص، حتى يَردَّه إلى موضعه من اتصال الكلام.»[51] ويشملُ تحقيقُ النصّ عناصر كثيرة منها:

أ- ترجيح الروايات: فقد تتنوع الروايات فيثبت المحقق مايراه صحيحا عن طريق الترجيح في المتن ويشير إلى الروايات الخطأ أو المحرفة أو الضعيفة في المتن.[52] أمّا بالنسبة «للنسخ العالية

فأن المحقق حريٌّ أن يثبت ما ورد فيها على علاته إن خطأ كان أو صوابا على أن ينبّه في الحواشي على صوابِ ما رآه خطأ، حرصا على أمانةِ الأداء.»[53]

ب -**تصحيح الأخطاء**: والأخطاء لها أسباب كثيرة منه التصحيف والتحريف وعدم دقّة خطوط النسّاخ، والتّصحيف هو التّغيير النّاشئ من تشابه الصور، أمّا التّحريف، فهو تغييرُ ألفاظ الكلام وبرجوع المحقّق إلى المراجع المختلفة، يمكنه أن يكتشف الخطأ ويصوبه، وإنْ أشكل عليه الأمر أثبتَ الأصلَ وأشار في الحاشية إلى ما يراه أنّه الأصوب.[54] وبعض المستشرقين يستثني تصحيح الأخطاء الواردة في نسخة المؤلف لأنّ النصَّ الذي يكتبه المصنِّف بخطّه دليل على ثقافته واطّلاعه وشخصيته العلمية.[55]

ج-**الزيادة والحذف**: وللحذف أسباب متعدّدة منها تلف الورق أو انطماس الكتابة أو خطأ النّاسخ وغفلته. أمّا الزيادة فربما تكون حشوا أو تعليقا، و يرى (عبد السلام هارون) فيهما: «أخطر ما تتعرّض له النّصوص والقول ما سبق أن النّسخة العالية يجب أن تؤدى كما هي دون زيادة أو نقص أو تغيير او تبديل.»،[56] إلّا أنّه رخص فيما لا ضير كإسقاط حرف الجرّ في جملة (بني الإسلام خمس) فلا جرم أنّ صوابه (على خمس) والأولى في حال الزيادة أن تُميّز بوضعها بين جزئي الطباعة الحديثة: [ ] دلالة على الزيادة.[57]

د-الضّبط والتّرقيم:

يرى (عباس هاني الجراح) أنّ « ضبط النصّ (تشكيله)أحد شروط التّحقيق فالكتاب غير المضبوط بالشكل – اللغوي خاصة - لا يطمئنّ إليه سيّما إذا وردت فيه ألفاظ تحتمل أكثر من وجه في القراءة.»[58] وهذا الضّبط يشمل الكلمات الصّعبة، لا سيّما عين الفعل والأعلام العربية والأعجمية والآيات والأحاديث والأشعار.[59] ، أمّا التّرقيم فتأتي أهميّته في كونه يساعد على توضيح النصِّ ويحدّد معالم العلاقة الصّحيحة بين أجزاء الكلام وقد تنبه علماؤنا الأوائل إلى ما يشبه علامات الترقيم فهذا (ابن الصلاح)يقول:« ينبغي أن يجعل بين كلّ حديثين دارة تفصل بينهما وتميز،وَمِمَّنْ بَلغنَا عنهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَبُو الزِّنادِ، وَأَحْمدُ بْنُ حَنْبلٍ، وَإِبراهِيمُ بْن إِسْحَاقَ الْحَربِيُّ، وَمُحَمد بْنُ جَرِير الطَّبَرِيُّ رَضِيَ اللَّه عَنْهمْ.»[60] أمّا المُحدثون فيُعدُّ الأديب (أحمد زكي باشا)من أوائل من وضعَ أسّس علامات التّرقيم المعاصرة.[61] كالفاصلة والنقطتان وعلامة التّنصيص وعلامة التأثّر والشّرطة وهي موجودة في مظانها في كتب التّحقيق، مع بيان شكلها ووظيفتها.

هـ- الحواشي والتعليقات:

قد يشعرُ المحقّق أن في النصّ غموضا فلا حرج عندئذ في شرح ما يراه ضرورة أو التعليقُ على مسألة ما شريطة أن لا يطنب، ويدخلُ في هذه الشروح: شرح الألفاظ الغامضة والأعجمية

والمصطلحات العلمية والتعريف والتنويه بالإشارات التاريخية كشف أصحاب أبيات مغفلة مع ضرورة ذكر المصادر.[62]

و– الفَهرسَة: تشكلُ أهمية كبرى في التعرف على محتويات المخطوطة من علوم ومعارف يصعبُ الوصول إليها في غياب الفهارس، فتوفِّر الجهد والوقت وتفيد المحقق في تقويم النص وتحريره بمعرفة الأشباه والنظائر التي سبقت وقد تفطَّن القدامى الى هذه الفوائد فاتجهت عنايتهم الى فهرسة المواد والرجال على حروف المعجم.[63] وقد تنوَّعت مجالات الفهرسة إمعانا في خدمة طالب العلم فأصبحت تشمل:

- فهرس المصادر والمراجع – فهرس الموضوعات –فهرس الشواهد القرآنية- فهرس الأحاديث الشريفة –فهرس الأشعار –فهرس الأعلام - فهرس الأماكن والقبائل ويمكن للباحث أن يزيد أو ينقص من الفهارس بحسب طبيعة بحثه.[64]

9- صعوبات وعوائق التحقيق:

واضح ممَّا تقدّم أن تحقيقَ أي كتاب او ديوان ليس عملا هيّنا يسيرا، بل وليس كلُّ واحد باستطاعته إخراجُ مخطوط، فهو نشاط علميٌّ ولا يُقدمُ عليه إلا أهل الاختصاص درءًا وحماية «من العبث بالتراث: تحريفا وتغييرا وتبديلا وحذفا، انطلاقا من الأهواء الشخصية أو المذهبية.»[65] التي جرَّت معها مخطوطات قيمة وُظفت في هذا الصراع المقيت الذي لا يمت للإسلام بصلة.

عملية التحقيق عملية علمية بحتة تُسند لمن يتوفر على«الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات، والدراسة الواسعة بأصول تحقيقها.»[66]، ليكون في حجم المسؤولية، ويضاف إلى ذلك « الإلمام الواسع باللغة العربية أساليبِها ومفرداتِها وسائرِ علومها»[67]وأخيرا وبيانا لطرق التحقيق بشكلٍ عملي رأيت أنه من الواجب التمثيلُ لذلك بأنموذج من أعمال المحققين الكبار والذي التزم فيه بما قرر في هذا العلم فكان عمله صورة عن التحقيق العلمي الناجح ويتمثلُ هذا الأنموذج في: تحقيق الدكتور (عيد مصطفى درويش) لمخطوطة شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لـ:(عبد الله بن بَرّي.)[68] وهو مثال مستجاد، تقيّد فيه صاحبه بأسس التحقيق وقواعده.

يبدأ (عيد مصطفى درويش) تحقيقه بالتعريف بعبد الله بن بَرّي الإنسان فيوفي الكلام ويذكر "اسمه ومولده ونشأته وصفاته ووفاته " ثم يُعرّج بعد ذلك للتعريف بـ: (ابن بَرّي) العالم فيعرِّف بـ :" ثقافتِه، أساتذته تلاميذه مصنفاته ،تأثِّره وتأثيرِه" وقد كان دقيقا فيما ذكر مُلتزما بسردِ التفاصيل فيقولُ في تاريخ مولدِه مثلا: « وفي تاريخ ولادته رأيان .....والفرق بين الروايتين عشرة أيَّام.. »[69] ويذكر في وصفه: «كان ابن بَرّي يلبس الثياب الفاخرة ،وكان مُعَمَّما ملتحيا...»[70]ويطيل

النفس في ذكر مصنفاته فيذكر الموجود منها والمفقود وكلها تخدم التحقيق لأنّها تزيل الإشكالات المتعلقة بالنسبة والالتباس في العناوين.[71]

وفي القسم الثالث من الدراسة المعنون بـ : (مدخل للتحقيق) يبدأ عمله بتوثيق اسم الكتاب فيذكر الآراء المختلفة كـ: شرح أبيات الإيضاح و شواهد الإيضاح ويرجح في الأخير : «وأرجِّح أنْ يكون اسم هذا المؤلف :(شرح شواهد الإيضاح) لعدة أسباب :أوّلُها أنّ (البغدادي) وهو أوسعُ من نقلَ من هذا الكتاب سمّاهُ التّسميتين السّابق إيرادهما له....ثالثا : أنَّ اصطلاح الشاهد هو المُتعارفُ عليه بين المشتغلين باللّغة ... رابعا: إنّ من قال في تسميّته شواهد الإيضاح إنّما أراد الاختصار... » [72] أمّا في توثيق نصِّ الكتاب فيقول: «إنَّ في اتصال معاني الكتاب وورود بعض التعقيبات ومجاراة شواهده لشواهد الإيضاح والتكملة الاقتناعُ الكافي للحكم بسلامة متن الكتاب وعدم وجود سقط مخل به وكذلك فإنَّ النّقول التي وردت عنه في المراجع الأخرى....ومقارنتها بها أضفت على النفس مزيدا من الاطمئنان إلى النسخة قد وصلت إلينا كاملة سليمة.» [73] وفي توثيق نسبة الكتاب لعبد الله بن بَرّي يستعرض أدلةٌ كثيرة تثبت نسبته له يقول: « أوَّلا : نسبة بعض أصحاب الفهارس والمؤرخين الكتاب لابن بَرّي ... ثانيا : ورودُ نسبته إليه في نقول شُرَّاح الإيضاح وشواهده كـ : العكبري ثالثا : ورود نسبته إلى (ابن بري) في نقول شرَّاح الشواهد كـ : (البغدادي) و(الشنقيطي) ...خامسا: اتّفاق الأبيات الواردة في الشرح وطريقة تأليفها والنقل مع ما أورده (ابن بَرّي) في كتبه الأخرى.»[74]

ينتقل المحقق بعد هذا الى مطلبٍ بالغ الأهمية وهو وصفُ نسخته الفريدة فيصفُها بدقة بالغة يقول :«النسخة التي وصلت إلينا من شرح الإيضاح مودعة بخزانة دار الكتب المصرية تحت رقم -30- نحو وتقع في مائة ورقة –مائتي صفحة – 13×18 سم وتبلغ عدد سطور الصفحة الواحدة عشرين سطرا وعدد كلمات السطر الواحد اثنا عشرة كلمة في المتوسط، وتبدو على أوراقها آثار القدم وبها ترميم في مواضع عدة ،وهي بخطّ (صالح بن صارم بن مخلوف الأنصاري)... »[75]ثم يُعطينا نماذجا من المخطوطة بتصوير الصفحة رقم :3 وجها وظهرا

وهذا وجهها:

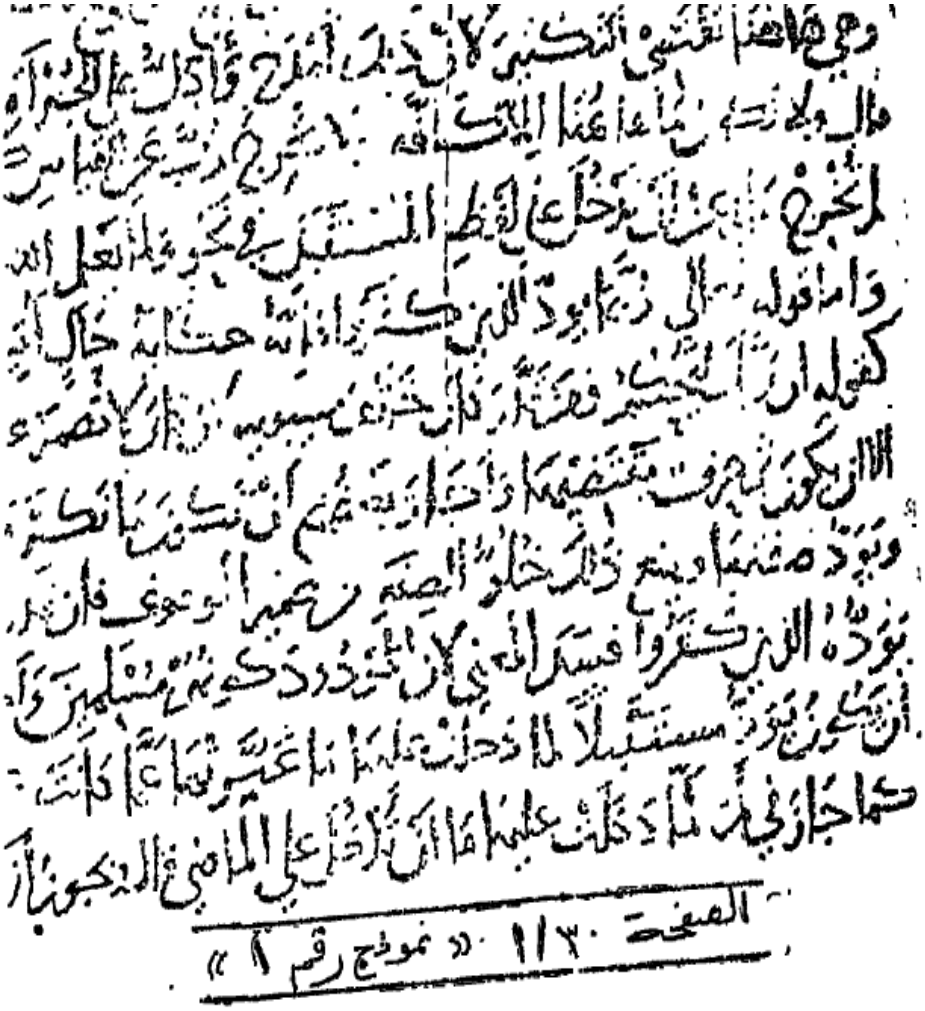

الصفحة ١١/٢٠ « نموذج رقم ١ »

ينتقل بعدها الدكتور عيد مصطفى إلى بيان منهج التحقيق فيذكر أنَّه «اعتمدَ تحقيقُ الكتابِ على النسخة الفريدة التي أوردت ذكرها الفهارس والكتب التي رجعت إليها، وقد اجتهدتُ في البحث

عن مظانٍ أخرى إلى جوار أصلي الكتاب : الإيضاح والتكملة تعين على تحرير النصوص بنُقولٍ عن الكتاب وقد هداني الله بعد طول البحث والمعاناة إلى عدد من تلك الكتب وهي خزانة الأدب ن شرح شواهد الشافية ، ثم حاشية الأمير وحاشية الصبان والدرر اللوامع وشرح الإيضاح للعكبري وشرح شواهد الإيضاح المجهول المؤلف فقارنتُ نقولَها بنصّ النسخة »[76]

ثم يوضح طريقة التخريج بقوله:« ورقمت الشواهد التي أوردها أبو علي برقم خاص يوضح موطن الاستشهاد لأنّه المحور الذي يدور حوله المتن إبرازا له ...وعَلقتُ على ما يحتاج إلى التعليق من مسائل الكتاب وشرحت المشكل من ألفاظه بالقدر المراد من اللفظ في سياقه وعرفت بالأعلام الواردة في النص بإيجاز وذيلت النص بفهارس فنية متنوعة تتميما للفائدة »[77]

وعن استعماله للرموز يقول: «وقد استخدمت الرموز الآتية في أثناء التحقيق : (...) لتحديد العناوين الزائدة، [...] لتحديد الزيادة على الأصل في المتن مبينا مصدر تلك الزيادة في ذيول الصفحات...،-...- لتحديد الاعتراض، .../... للفصل بين صفحة وصفحة أخرى من المخطوطة محدّدا بداية الصفحة الجديدة برقم أثبته يمين السّطر الذي به الرّمز.»[78]

ثم يذكرُ في الأخير بعض الخصوصيات في التهميش فيقول: «وراعيتُ في القرآن الكريم أن أثبت اسم السّورة فرقمها، فرقم آية النّص الكريم كما راعيت عند استخدام لسان العرب لابن منظور أنْ اثبت المادة اللغوية فرقم الجزء فرقم الصفحة التي أفدت منها وذلك لسهولة المراجعة وتَحرُّزا من التحريف الطباعي.»[79]

وأخيرا نستطيع القول: إنّ هذا النموذج المختار تمثّلت فيه روح التّحقيق العلمي حيث التزم الدكتور (عيد مصطفى درويش) بأصول وقواعد التّحقيق المقرّرة في كتب هذا الفنّ.

وهذه صفحة من الكتاب المحقّق:

باب المفعول معه

وأنشد لأبي ذؤيب[1] :

٥٢ـ فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

وقبله يخاطب امرأة كان يحبها[2] فمالت إلى ابن عم له كان ابن أُخته فقال يخاطبها :

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيْحَكِ فِي غِمْدِ

أَخَالِدُ مَا رَاعَيْتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ فَتَحْفَظَنِي بِالْغَيْبِ أَوْ بَعْضِ مَاتُبْدِي

وَكُنْتَ كَرَقْرَاقِ السَّرَابِ إِذَا جَرَى بِقَوْمٍ وَقَدْ بَاتَ المَطِيَّ بِهِمْ تحْدِي

فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ

لَمَّا[3] لم يمكنه العطف على المضمر[4] فى (تكون) من غير تأكيد نصَب على معنى (مع) .

(١) الشاهد من بحر الطويل ، وهو لأبي ذؤيب ، فى شرح أشعار الهذليين ١ / ٢١٩ ، والحجة ١ / ١٧٣ – الثالث الهذلى – ، وتهذيب الإصلاح ١ / ٨٧ – الثانى – ؛ والدرر ١/٤٠ ولم ينسب فى : الإيضاح ١٩٤ ، والمقتصد ١ / ٦٠٣ ، وشرح الإيضاح ١ / ٤٨ / أ ، والهمع ١ / ٦٣ ، ٢٢٠ ، و ٢ / ٥ – صدر الثانى – ، والدرر ١ / ١٨٩ .

ويروى : « فأُقسم » ، و : « أحلو » و : « أكون » ، و : « يكون » ، و : كيما تضمنى » – ولا يستقيم بها الوزن – ، و : « لقَوْم » .

(٢) تدعى أم عمرو التى استمالها خالد ابن عمه ، وابن أخته . (تهذيب الإصلاح ١/٨٧ ، والدرر ١/٤٠ ، ٢/٥) .

(٣) موضع الشاهد وبيانه ، ويريد بالعطف : عطف (إياها) (انظر الإيضاح ١٩٤).

(٤) فيما نقله البغدادى : « الضمير » . (الخزانة ٣ / ٥٩٩ ط .بولاق)

خاتمة:

1-كانت المخطوطات ولا تزال لها المكانة الكبيرة في الحفاظ على تاريخ المجتمعات منذ بداية التدوين إلى تاريخنا المعاصر، وهذا بالطبع راجعٌ لما تحملهُ هذه المخطوطات في طياتها من موروث ثقافي وعلمي كبير لذلك كانت من أهم وأولى المصادر التي يلجأ إليها الباحثون والمؤرخون.

2 -من أبرز مؤشرات تطور الأمم والشعوب هو اهتمامها بموروثها الثقافي والحضاري

وتعدّ المخطوطات الوعاء الحضاري الذي يكتنز جزءا مُهما من فكر و إبداع الشعوب والأمم.

3-تحقيق المخطوطات علم له قواعده وأسسه وأخلاقياته فلا يقدم عليه إلا من وجد في نفسه الأهلية لممارسته.

4- المخطوطات العربية مازالت تحتاج عناية خاصّة بتحقيقها، ولهذا وجب على الباحثين والأساتذة والمهتمّين العمل الجادّ من أجل حماية هذا الموروث الحضاري من الضياع والتّلف والسّرقة.

الهوامش:

[1] ـ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1415هـ/1994م، ص32.

[2] ـ أحمد رزق مصطفى السواحلي تحقيق النصوص في التراث اللغوي –دراسة تأصيلية -، دار الأفاق العربية، القاهرة ،دط، 1998، ص13.

[3] ـ ينظر: عبد المجيد دياب تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة، ط3 ،1993، ص45.

[4] ـ ينظر: الرافعي مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة ، دط ،دت، ج1، ص238.

[5] ـ السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر تاريخ الخلفاء ، تح: حمدي الدمرداش ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط1، 2004، ص194.

[6] ـ عواد كوركيس، خزائن الكتب القديمة في العراق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986 ، ص 110-111.

[7] ـ ينظر: المقري أبو العباس أحمد بن محمد نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، دط، دت ،ج1، ص386.

[8] ـ ابن النديم محمد بن إسحاق ، الفهرست، تح: رضا-تجدد، طهران، 1971، ص130.

[9] ـ المصدر نفسه، ص111.

[10] ـ ينظر: سعيد أحمد حسن، أنواع المكتبات في العالمين العربي والإسلامي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان ،ط1، 1984، ص18.

[11] ـ محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الكويت، تح: عبد الستار أحمد الفراج ، مادة (خ ط ط) ،ج10،ص 256.

[12] ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط26، 2004، ص244.

[13] ـ أحمد مختار عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ،ط1،2008،ج1، ص665.

[14] ـ منير البعلبكي: تقديم، رمزي البعلبكي، موسوعة المورد العربية، دائرة معارف مسيرة ومقتبسة عن موسوعة المورد، مج2، ق2، بيروت، دار العلم للملايين، 1990، ص1097.

[15] ـ عبد العزيز بن محمد مسفر، المخطوط العربي وشيء من قضاياه، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، القاهرة، 1999، ص69.

[16] ـ يوسف أرشيد، الكتاب الإسلامي المخطوط تدوينا وتحقيقا، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ص82 .

[17] ـ غنية مصباحي، المخطوط العربي في ظل تكنولوجيا خدمة الإعلام والاتصال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قسنطينة، قسم المكتبات والمعلومات، 2010، ص14.

[18] ـ محمد الصافي، واقع المخطوط العربي بين الفهرسة والتحقيق والرقمنة(الغاية والمنهج) دورية كان التاريخية ، السنة 12، العدد:43، مارس 2019، ص12.

[19] ـ ينظر : عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7 ، 1998، ص37.

[20] ـ عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص29.

[21] ـ المرجع نفسه، ص30.

[22] ـ ينظر: المرجع نفسه، ص30.

[23] ـ ينظر: المرجع نفسه، ص30.

[24] ـ ينظر: إبراهيم بن حسن بن سليمان البلوشي، استثمارات التراث اللغوي المخطوط " المخطوطات العمانية أنموذجا " ، مداخلة في المؤتمر، الثالث اللغة العربية، ص02.

[25] ـ عباس هاني الجراح تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها دراسة مقارنة مع المناهج العربية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2011م، ص20.

[26] ـ ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3، 1414هـ،(حقق)، ج10، ص49.

[27] ـ الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج3، ص242.

[28] ـ الزمخشري أبو القاسم جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998،(حقق)، ج1، ص204.

[29] ـ الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص53 .

[30] ـ عباس هاني الجراح، تحقيق النصوص اللغوية والأدبية ونقدها، ص18.

[31] ـ ينظر: أحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي- معجم مصطلحات المخطوط العربي– الخزانة الحسنية – ،الرباط، ط3، 2005م، ص74.

[32] ـ عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص42.

[33] ـ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، مكتبة الملك فهد الوطنية ، 1415هـ، ص36.

[34] ـ مصطفى جواد،أمالي مصطفى جواد في تحقيق المخطوطات، تعليق: عبد الوهاب محمد علي، بحث منشور في مجلة المورد، العدد الأول ،1977، ص119.

[35] ـ رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1985، ص5.

[36] ـ عبد الهادي فضلي، تحقيق التراث، مكتبة العلم، جدة، ط1، 1982، ص37.

[37] ـ يوسف المرعشلي : تحقيق المخطوطات ، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ط 2، 2010م. ص87.

[38] ـ ينظر: فهمي سعد وطلال مجذوب، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب، بيروت، ط1، 1993، ص67.

[39] ـ المرجع نفسه، ص67.

[40] ـ مصطفى جواد، أمالي مصطفى جواد، ص120.

[41] ـ هاني عباس الجراح، تحقيق النصوص اللغوية والأدبية ونقدها، ص137.

[42] ـ ناظم الرشيد، كيف تحقق نصا تراثيا، مجلة المورد، ع1، 2004م، ص9.

[43] ـ عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة خطوة، دار ابن حزم، ط1، 2001م، ص94.

[44] ـ ينظر : غازي عناية، إعداد البحث العلمي، دار الجليل، بيروت، 1992، ص102.

[45] ـ عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص41.

[46] ـ عبد المجيد دياب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص211.

[47] ـ عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص42.

[48] ـ ينظر : عبد الهادي فضلي، المرجع السابق، ص140.

[49] ـ ينظر : هاني عباس الجراح، تحقيق النصوص اللغوية والأدبية ونقدها، ص28.

[50] ـ ينظر :صالح يوسف بن قربة – واقع المخطوط بين الفهرسة و التحقيق – المجلة المغاربية للمخطوطات – ع4- مخبر المخطوطات - جامعة الجزائر 2-2013، ص49.

[51] ـ ينظر : الجاحظ عمرو بن بحر ، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 ، 1424هـ، ج1، ص55.

[52] ـ ينظر : ثريا ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، 1982، ص208.

[53] ـ عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص71.

[54] ـ عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة خطوة، ص101.

[55] ـ ينظر: برجستراسر، محاضرات في أصول نقد النصوص ونشر الكتب، تقديم: محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، دط، دت، ص42.

[56] ـ عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص77.

[57] ـ المرجع نفسه، ص78.

[58] ـ عباس هاني الجراح، تحقيق النصوص اللغوية والأدبية ونقدها، ص168.

[59] ينظر: محمد ألتونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، عالم الكتب، لبنان، دط، دت، ص177.

[60] ـ ابن الصلاح: عثمان ابن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دط، 1986 ، ص187.

[61] ـ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص298.

[62] ـ محمد التونجي، ص178.

[63] ـ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص245 .

[64] ـ السيد رزق الطويل، مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، المكتبة الأزهرية، المنصورة، ط2، دت، ص31-32.

[65] ـ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص42.

[66] ـ المرجع نفسه، ص41.

[67] ـ المرجع نفسه، ص42.

[68] ـ كتاب مطبوع بعنوان: شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لعبد الله بن بَرّي، تح : عيد مصطفى درويش ، ومراجعة: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دط، 1985.

[69] ـ المصدر نفسه، ص3.

[70] ـ المصدر نفسه، ص4.

[71] ـ ينظر : المصدر نفسه، ص19-33.

[72] ـ ينظر : المصدر نفسه، ص41-43.

[73] ـ المصدر نفسه، ص43.

[74] ـ المصدر نفسه، ص45.

[75] ـ ـ المصدر نفسه، ص49-50.

[76] ـ المصدر السابق، ص 62.

[77] ـ ـ المصدر السابق، ص63.

[78] ـ المصدر نفسه،ص63.

[79] ـ المصدر نفسه،ص63.

قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم برواية ورش عن نافع، الدار القيّمة للنشر و التوزيع، دمشق، ط1، 1435ه/2014م.

القواميس والمعاجم:

-ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3 ، 1414ه.

-أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008.

-الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1-مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط،مكتبة الشروق الدولية، مصر ، ط26، 2004،

-الزمخشري أبو القاسم جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998،

- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الكويت، تح: عبد الستار أحمد الفراج، طباعة وزارة الإرشاد في الكويت، دط، 1965.

-منير البعلبكي: تقديم، رمزي البعلبكي، موسوعة المورد العربية، دائرة معارف مسيرة ومقتبسة عن موسوعة المورد، مج2، ق2، بيروت، دار العلم للملايين، 1990.

الكتب:

-ابن الصلاح: عثمان ابن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح ، تح:نور الدين عتر ، دار الفكر ، سوريا، دط، 1986.

-ابن النديم محمد بن إسحاق، الفهرست، تح: رضا-تجدد، طهران، 1971.
-أحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي- معجم مصطلحات المخطوط العربي– الخزانة الحسنية – ،الرباط، ط 3 ، 2005م.
-أحمد رزق مصطفى السواحلي تحقيق النصوص في التراث اللغوي –دراسة تأصيلية -، دار الأفاق العربية، القاهرة ،دط ، 1998.
-برجستراز، محاضرات في أصول نقد النصوص ونشر الكتب، تقديم: محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، دط،دت، -ثريا ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، 1982.
-الجاحظ عمرو بن بحر ، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 ، 1424هـ.
-الرافعي مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة، دط، دت.
-سعيد أحمد حسن، أنواع المكتبات في العالمين العربي والإسلامي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1984.
-السيد رزق الطويل، مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، المكتبة الأزهرية، المنصورة، ط2، دت -
السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر تاريخ الخلفاء، تح: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 2004.
-شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لعبد الله بن بَرّي، تح : عيد مصطفى درويش، ومراجعة: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دط، 1985.
-الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
-رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1985، --
عباس هاني الجراح تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها دراسة مقارنة مع المناهج العربية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2011م .
-عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7 1998 ، -عبد الله بن عبد -الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1415هـ/1994م .
-عبد العزيز بن محمد مسفر، المخطوط العربي وشيء من قضاياه، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، القاهرة، 1999، ص69 .
-عبد المجيد دياب تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة، ط3 ، 1993.
عبد الهادي فضلي، تحقيق التراث، مكتبة العلم، جدة، ط1، 1982.
عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة خطوة، دار ابن حزم، ط1، 2001م .
-عواد كوركيس، خزائن الكتب القديمة في العراق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
-فهمي سعد وطلال مجذوب، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب، بيروت، ط1، 1993.
ـ غازي عناية، إعداد البحث العلمي، دار الجليل، بيروت، 1992.
-محمد ألتونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، عالم الكتب، لبنان، دط، دت.
-المقري أبو العباس أحمد بن محمد نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تح : إحسان عباس، دار صادر بيروت ، دط، دت .
-يوسف أرشيد، الكتاب الإسلامي المخطوط تدوينا وتحقيقا، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان .
-يوسف المرعشلي: تحقيق المخطوطات، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان ، الطبعة الثانية 2010م.

الدوريات والمجلات:

-محمد الصافي، واقع المخطوط العربي بين الفهرسة والتحقيق والرقمنة(الغاية والمنهج) دورية كان التاريخية ، السنة 12، العدد43، مارس 2019.

-مصطفى جواد، أمالي مصطفى جواد في تحقيق المخطوطات، تعليق: عبد الوهاب محمد علي ، بحث منشور في مجلة المورد، العدد الأول،1977.

-ناظم الرشيد، كيف تحقق نصا تراثيا ، مجلة المورد، ع1، 2004م.

الرسائل والأطاريح:

-صالح يوسف بن قربة – واقع المخطوط بين الفهرسة و التحقيق – المجلة المغاربية للمخطوطات – ع4- مخبر المخطوطات - جامعة الجزائر 2-2013.

-غنية مصباحي، المخطوط العربي في ظل تكنولوجيا خدمة الإعلام والاتصال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قسنطينة، قسم المكتبات والمعلومات، 2010.

-المداخلات:

-إبراهيم بن حسن بن سليمان البلوشي، استثمارات التراث اللغوي المخطوط " المخطوطات العمانية أنموذجا " ، مداخلة في المؤتمر الثالث اللغة العربية ، دبي، ماي 2014.